

اصول
تشریح کتاب
زبان

ع/ق
اصول
مدرسه تفسیر اربع تنویر
۲۹

۱۹
۱۸۱۹۸

۱۸۱۹۸
۲۰۹۳۶۳



847

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب	شماره ثبت کتاب	
مؤلف	مترجم	۲۰۹۳۶۳
شماره قفسه ۱۸۱۹۸		

اصول
توضیح
شماره کتاب
تاریخ




ع/ق
اصول
مدرسه توحید اربع تیر
۲۹

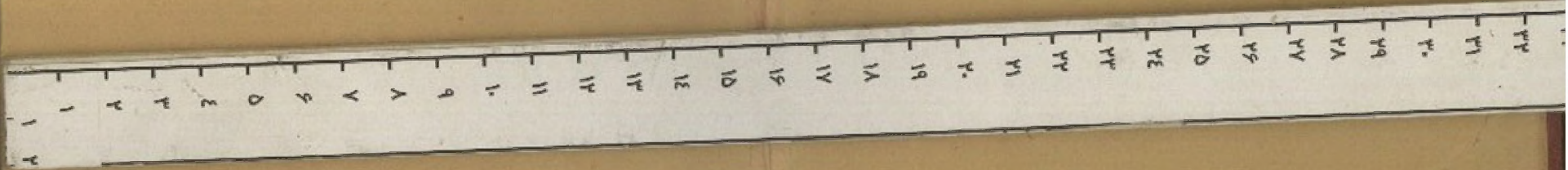
۱۹
۱۸۱۹۷۸

۱۸۱۹۷۸
۲۰۹۳۶۳



847

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۰۹۳۶۳
کتاب		
مؤلف		
مترجم		
شماره قفسه ۱۸۱۹۷۸		



ع ۳۲ اصول

تولید حقبات الی
نیلو

۳۲
۵۹ ✓

اصول



۱۸۹۷
۲۰۹۳۶۳

محمد حسن خان



۴
اصول
موسیقی مقامات اربع تنوع
۲۹

موسیقی مقامات اربع تنوع

يا فتاح
رب يس ولا تقرب من الله الرحمن الرحيم وتم بالخير والبر

[illegible]

في الشئ وليس من حوتها الفقه كما سينه قوله واما من حيث الفقه فلا
الاشراج حكيم اه اشارة الى استدلاله فيقول ويردونه قائلين حكيم لا يطلب
القبول لا خلافه بالحقية فيقول وهو قوله تعالى آي الله لا يامر بالفساد
والفاضل الجبلي حمله دليله واحدا وقرر بان الاشراج حكيم لا يامر
بالفساد وهو صريح عن طريق الطريقة العبارة لان قوله لا يامر بالفساد
او وصف على التقديرين لا يفيد مقصودا الفاضل عنهم
قد فسر وان الحسن باليس له عاقبة ومجته فيه خلون الحجاج فيه
وقد فسر وان بانه عاقبة حميدة فيجعلونه وسطية واورد
عليه الدليل الثاني على التفسير الثاني على ان عدم الامر بالفساد
التي هي القبح لا يدل عليه قوله تعالى وينها عن الفحش و
لا يستلزم حسن المأثور بل يجوز ان يكون من قبيل المباح والحدود
ان المحققين على ان المباح ليس بما عور به على ما مر فالما عور به لا يكون
الاحسان واما ما قل الجبلي ان المراد بالفساد وما ليس عاقبة
حميدة ولو قال يدل قوله لا يامر بالفحش ولا يامر بما ليس عاقبة
حميدة كان الظاهر عليه التفسير المذكور لا يصح في قوله تعالى و
ينهي الفحش ولانه يستلزم نهيه عن المباح والقول بتغيير المعنى
في الموصفي المطلق ولو بدل ما مر بالفحش وما ذكره به وعليه

از طریق تحقیق و تدقیق
از موقوفه البصیغه بر اثر تحقیق

انما انتم امة لا يامر باليسر له عاقبة حميدة لانما يامر بالاجل **قوله** هذا جواب عن قوله لا افرم حميد
عليه السلام لا افرم قيد بذلك ليحقق الامر بالاتفاق فان الواجب ان لا يفرم حميد ولا غيره الا ان يفرم

بالافتقار والاختلاف في المذهب والميل **قوله** امر لغوي حتى اذا
 خالف الماور لم يأت بما امر به يقال ان خالف الامر كما في الكشف
 الكثير **قوله** وقد اختلفوا حاصل الاختلاف ان الاشعري وبعض
 الحنفية يقولون ان الامر به يقتضي معنى صحيحا الحسن والقبح من
 انما الامر والهي وبالفرد لا يمكن ادراكه قبل الشرح اصلا
 وغيرهم يقولون ان معنى الامر به وجوبه في نفسه فالحسن والقبح يتبينان
 مما هو به والامر به في نفسه كما قبل في الشرح والامر والهي
 به لان عليه دلالة الحقيقة على الحقيقة ثم المحقق لا يقولون
 بجميع الامور بها حسنة واقبيات منها يتوجه في نفسها ولا
 يحكم بالحق والقبح اجمالا بل قد اطلع لفضل ذلك العلم اما الفرد
 او بالضرورة ولا اطلع وكثير من الحنفية يقولون بالتفصيل في
 الاحكام والقياسات فيها في النفس وبعضها بالامر
 الهي يدرسون المذهب في الكثير والكتب كما نعت الفاضل الجلي
 عن فضول البديع لكن المذهب في الكشف فقد من الغواطع
 ان اكثر الحنفية والمعتزلة يفتقرون على العنوان في التفصيل
 ويروا في عبارة المصنف في سبيل التيسير في بعض الامور
 حتى بعض الافعال ومجها يكونا ندرات الغفلة او الغفلة
 يعرفان عقله ايضا اذ عرفت ذلك علمت ان قوله ثبت في العقل والامر
 دليل عليه بسبب من ان العقل عليه ثبوت كافي قوله ثبت في الامر

في قوله ثبت في الامر
 في قوله ثبت في العقل
 في قوله ثبت في العقل والامر

فلان

فان من الماور به عند القائلين بالحدودية ثابت لذاته او لغته
 حقيقة او اعتبارية بل من ان ثبت عند العقل قبل الامر
 والامر الذي هو عند المعتزلة في الاطام التي لا تدر عليه حقيقة
 ومجها بالتحقيق في الشرح كقصور اول يوم رمضان وعليها
 ان يقال ثبت حسنة المصنف بالقبلة على الامر بالعقل والمعاد
 الامر واذا كان ثابتا بالعقل قبله يكون ذاتا مفردة واما
 ثم قيل بمعنى انه ثبت في نفسه والامر دليل على انما يدرى
قوله لا يدرى الا بالامر **قوله** لا يدرى الا بالامر
 وسببه اليه بدون الامر فانه الذي يحكم اليه ذلك القول
 وتبين انما عليه انهم لا يقولون بالذاتية بل يقولون بنسبة
 بالاعتقاد ايضا كما ان الاشعري تنكر بينهما وذكر بعض
 الافاضل انه يسي المراد يكون الحسن معلوما عند الحنفية
 انه يدرى العقل لا من قبل الشرح والامر على تقديره في العقل
 عند سم على قابل الشرح اي ما كان في نفسه مع قطع
 النظر عن امر الشرح ونسبة العقل تفسير العقل كما ثبت
 في نفسه بل لا يدرى العقل يدرى الا بالامر انما ثبت
 في نفسه وحي يكون معنى ما ثبت بالاعتقاد ثبت في
 نفسه على قطع النظر عن الامر والهي على وفق قوله
 بمعنى انه ثبت بالامر **قوله** ثبت في الامر لان حال الامر

في قوله ثبت في الامر
 في قوله ثبت في العقل

الجليبي الظاهر ان شارة الى القول بالتفصيل كما هو مذموب
 اكثر الخفية فيكون حينئذ قوله سواء ثبت بنفس الامر او لا
 قبله اي بالكلية شارة الى مذهب الاشعرية والمعتزلة والموطائي
 لا سيما في الحق والمنقول من القول على ان المذهب
 اكثر الخفية والمعتزلة ان شارة الى ان ليس المراد بقوله
 او بالاعتقاد عليه الايجاب الظلي كما يريد بقوله ثبت بنفس
 الامر بالامر الذي يجوز ان يكون ذلك علم الاصول مع كون
 تقريره لو تأكد الحاشية من قوله من اجابات مسائل الاصول
 وانما جواز الحمل على ذلك كيد مع تحقق الظاهر في
 لان المقام مقام فان القوم تركوا تحقيق هذه المسئلة في
 كسبهم والعصف حول الكلام فيه فكان مغلته ان تبوهم
 انه اشغل بما يحتاج اليه في هذا العلم الظاهر الفعليه علم
 الكلام وقد يقال على الحق الاصل ليس تأكيده ولا حاشية كونها
 من ابيات كلامه في الاصول اعني المنقول الذي هو
 الكتاب واستند العقول الذي هو مباحث والجمع و
 القياس من جهة الحق المجتهد يعني انها مباحة الى المجتهد
 عن صفاته العقلية وقد يقال من مباحث الكلام اللغوي
 باعتبار ارجاعها الى مباحث الامر والشيء بل هو قول
 بها او الاطلاق على او مع مباحث الامر والشيء العقلية

انما يجب ان يكون
 الذي يستلزم رفع الظاهر
 المحل الذي يثبت بالامر

قوله

الباري

البارى بحيث يثبت بها من ان له ذاته ان شئت بالامر والشيء اوله
 اقول ميرد على الاول انها لو كانت من الكلام لا دور و
 في مباحثه مع انها مذكورة في مباحث الافعال والامور
 اللغوية ليس مطلقا من غير بل الكلام من حيث انه يعبر
 بالباري به اوله وانما حاشية او تفصيل والامر ان يكون جميع
 مباحث الامر والشيء من المبادئ الكلامية وعلى ذلك في ان
 والتفصيل من الامر والامر جميعه مباحثها بل هي
 من افعالها وانما ان شئت بالامر والشيء اوله العلم الاشارة
 انني ينبغي ان الوجه الذي هو الظاهر في اصوله من جهة الظاهر
 راجعة الى الامر والشيء باعتبار انشيتان الحق والحق اريد لان
 من احوال الحكم على ما يوجب من العبارة لانه انما يقع على راي من حيث
 الحكم ايضا في موضوعات اصول الفقه ولاذ لو كان كذلك لا دور و
 مباحثه قوله يثبت الامر اي بالامر والشيء فان الفقيه بحث عن الكلام
 من حيث استنباطها من الادلة الشرعية قوله الجبر انما آفة وذلك لما
 يختلف باالفردية بين حركة الباشية والارادة من حيث الذات من غير
 مطلقا ومجردية من الجواز وزعم الى الذي حكم به الباشية من وجود
 الاختيار وبهذا يتضح ما قاله الفاضل الجليبي من ان الجبر الى النفس والموتوسطة
 مشتركة في شي من الافراد اذ هو فرق بين اثبات قدرة لا شئ لها وبين
 انفيها لان انفيها مطلقا على الباشية بخلاف انفيها مع علم ان شئ فان

باختلاف العوامل ايضا **قوله** وهو لا ينافي جواز النفوذ القوي المستعمل
 لدينا في وقوع النفوذ اذ لا توهم من فاعل الجواز **قوله** ولم يبقوا
 بحيث لا يقرب من المتبادر منه كونه بحيث يقع عليه الوقايش **قوله** لا يتقبل
 شيئا في وقوع النفوذ وكذا لو اريد كونه بحيث اذ لا يقرب عليه الوقايش
 الخلف في الوقوع عند الشرع نعم لو اريد به استحقاق العقاب
 عليه فخر المستحق بانه لو عوقب عليه كان له في النظران مع
 لال الى ما ذكره المحقق **قوله** لكن تفسيره لا ينافي التقرينات
 بخلاف ظاهره ابله قرينة ظاهرة غير جارية **قوله** او لغيره
 صفا لها حقيقة عند القضاة اعتبارية عند المجازي **قوله** والتمسك بالاداء
 ما لا يكون خارجا عن الماهية يشمل ما حسن خبره ايضا **قوله** على
 الشرع الاستدلال بوضع توهم عند الفرق بين منهجي الشريعة
 والمقتضية في هذا القسم حيث التقوا على عدم ادراك الحش
 بدون الشرع **قوله** وحاصل ان الشرع مقتضيات الامر عندهم
 من وجوبه عند الشريعة كما هو **قوله** وليس المراد يعني قول
 المحقق عندنا ان رعي الامر ليس مناه ان منبهه متوقف
 عليه جميع الامرين لما يتبادر من ظاهره بل ان كل واحد من الامرين
 محذور في منبهه فكل مناه فالاضرار الاول بالسبب الى
 مجموع الامرين والنتيجة بالسبب الى كونها مني **قوله** فانه
 في الكتب الملهية الى آخره **قوله** على المحقق بان ما ذكره

من استغفار المستغفر الحسن الى اخاله تعالى عند الاستغفارة فاما ما
 الكتب الملهية **قوله** فانه ما يعنيه كون النفوذ جواز **قوله** مقدر
 وهو ان يقال ان يثبت الحسن لها بالتفسيرين **قوله** لا ينفذ
 لدينا في استغفاره **قوله** ما يعنيه كونه متعلقا بالحق والثواب وهو
 الذي قصد المحقق حاصل الجواز ان اخاله تعالى فخره
 عن الحسن بهذا المعنى مطلقا عند الشريعة والمقتضية اذ لا
 يتصور في شأنه ترتيبا **قوله** سبب لا معنى للمقتضية بقوله عند
 وكذا قوله وما ذكره الى آخره **قوله** ما يعنيه ان يقال لجواز
 ان يكون المحقق او استغفار الحسن عن اخاله عند الشريعة
 بالتفسيرين الذي يقدر على الشئ وهو امر به وحاصل الوقوع ان
 به التفسير عنده فحق بافعال العباد فله في سببه نفي الحسن
 المعينه اليه وما ذكره من دفع الامر عن الغير اذ رده القائل
 المعني على قوله ولا يعنيه كونه متعلقا بالحق فخره ان اراد كونه
 متعلقا بما كان كما عبده فخصه لا بما فعله العباد **قوله** فله وجه
 عند فراده بان ذكره وان اراد كونه متعلقا بملك واحده
 بالاداء **قوله** كان صحيحا في حق الثواب **قوله** والحق **قوله** وكونه
 المباح **قوله** امر اذن اقر على المحقق حيث علم الامر فكل
 كان الامر للاب **قوله** لا يباحه او للذبح او خالف المباح
 في تعريف الحسن **قوله** لا يباحه بان فهم اذله فيه حبل المباح

جها ومنه ووجه دفعه فلو كان المراد المعنى المتنازع فيه وعدم
 كون حقيها بل يتبعها بذلك المعنى لصحة هذا التعريف لأنه لو
 كان شيئا لم يكن محل المجزون والمفطر حسا متما جها في غير جها
 ووجه دفعه ان سقوط الام والعقاب عنها لو كانت هذه العقوبة
 عدم كون الفاعل صلتا الدم والتعاقب في نفسه **والاول**
 ان الفاعل ما حله منع عدم التوسط على التفسير الثاني لان هذا
 المفطر والمجنون لا يلحق في ملكه شيئا منى وعاصف الحرب
 ان السقي في قوله ما ليس للقادر العام ان يعقب ليس متوجها
 للعقد بل الى المحرم فيصدق على حقيها تعريف الفاعل بما على
 عدم العقوبة او اعظم كمن الحق ان السقي في قوله ما ليس للقادر
 متوجه الى العقوبة وان حقيها وسقطه باو على ما صرح به السيد
 في شرح الخواص ان ما ليس خلفه اختيارا لا يصف شيئا
 منها اتفاقا وضم المضموم **والثاني** انه منع الموت والنجس شيئا
 الامام والمكروه كما يشمل بالتفسير الاول مستندا بان المكروه
 عندهم ما يوجب تركه فلا يكون فعله داخل في الحق لا على التفسير
 الاول لعدم المدح عليه ولا على الثاني لانه اذا كان يدح عليه
 تركه ليس للقادر ان عقوبته ولا يعلم عليه فعله لانه تركه لا يوجب
 منه يدخل في القبح اما على التفسير الاول فلهذا اما على التفسير
 الثاني في فلهذا انما لم يرد عليه فعله يكون الفعل الجاهل فلا يقدرة

بهم

صبر على

عليه ما ليس للقادر العام كما لا بد ان يعقوبه كما لا يسق عليه الجاهل وكما
 مناصا وادوات بين التفسيرين كما ذكره الفاعل الجاهل لان
 الجاهل لا يلحق بقدره ان الساقب انما ثبت عدم المساواة
 بكون المكروه بالكرهية والتفسيرين وسقطه وذلك مما
 سلبه الجاهل والمتولى بان المراد المكروه كراهية التقرير لا المنع والظاهر
والثاني ان يكون اذ اعترافه على قوله فيكون والتفسير
 متا وما ليس حاصلا انه ان اراد ما ليس للقادر العام كما لا بد ان يعقوبه
 عدم الجواز في فعل المكروه في الحق تحقيق جواز الفعل في ان
 اراد عدم النجاسة واللازمة يدخل في القبح لكنه ليس بما على
 على التفسير الاول لعدم الدم عليه فعله فيكون التفسير الثاني محميا
والاول ظاهره في الكلام انه المشهور بكونه ما اصله مدح
 والسقي المدخل عليه بقرينة ذلك مدح الجاهل **والثاني** اذ
 كسيرة ان اشتملت خارج الى شرح الحق الاول **والثاني** لا يتوقف
 على ان فعله بعبادة يعني لوقته بكونه لا بد له على ما بين التفسيرين
 من كونهما اصله مدح غير ما عليه اما انها لا بد له اني كما
 وانما قال ظاهر الكلام لانه يمكن ان يقول متبا من رايها
 متوجه ليس المراد **والثاني** قد اعترضوا بعضه في صرح به
 انما الجاهل من جهة **والثاني** اما الاول فتقريره انما اقره بما
 والظاهر يقتضي لانه انما وهذا المستدل على وجوبه الحق

وانتبه على امتناع قيام صفة الشيء بغير الامتناع قيام الوتر
بالوتر والحق انهم ليسوا الاول ولا الثاني والثالث
قوله ان الحسن كذا وكذا القبح امر زائد على مفهوم العف و الامتناع
عليه او غيره فليس من تحت العف الكثرة تعلقه والثاني لا
ومنه ان تعلق الشيء انما يستلزم تعلق ذاتية اذ كان
بالكثرة وبما يقتضيه في الحق فلهذا الامر من **قوله** لان
تعلقه لا من قبل اذ هو الحسن لانه لا ينفك عن الوجود
من صدق على المعلوم ومنه ان سلب الحسن يقتضي خبر
الحسن فلهذا يلزم من كونه عدما وجودية الحسن فاما الحقيقة
لا تسمى عنه **قوله** ضرورة ان الوجودي آفة لا امتناع قيام الوجود
بالعدم بالضرورة **قوله** فيكون مراد لانه كونه وجوديا مع
عدم قيامه بنفسه هو مني الوتر **قوله** ثم انه صفة كذا من ان
قوله صفة العف فيقال هل من فيكون كذا بما به الامتناع
وصف الشيء بنفسه قائم بغيره كما بين في الجوابي اللزوم ثم العف
عرض بل مرتبة لانه اما كونه في كسرات او في كسرات مرتبة
عليها وكما من الوجود است البنية اقلية بذا وانما ولا
حينئذ للعرض الاول كذا فهو من عدم وجوده في انفا كذا
الوجودات من المطلقين يلزم ان يكون عدم كونه
مراد لانه يلزم اثبات الحكم بحسب هذا كما بين ان قيام

العرض بالعرض بل لان من وجوده يستلزم عدمه وانما كان كذا
يستلزم وجوده وانما اثبتته فغيره واما الاول فلهذا هو من
قيام الوتر بالعرض يلزم اثبات الحكم بعين القيام المحل
العف عليه انما على اللفظ فلهذا يلزم قيام الوتر
الذي هو الحسن بالعرض الذي هو العف يلزم ان لا يكون
القيام به بل بما عليه وانما هو العف بالذات او بالعرض
امتناع القيام بما يمتنع فيه بقا س عليه غيره او اذ اذ
بالعف مطلقا هو من توسعا والافا المقصود امتناع
القيام المذكور مطلقا لا امتناع قيام الوتر بالعف
يدل لفظ العف بالوتر لان اولى وانما فلهذا يلزم
اثبات القيام بالحسن لانه لان الحاصل في الواقع قيام
العف والحسن معا بالجوهر الذي هو العف على اذ العف
الحسن من القيام حاصل حيث الجوهر حاصل متبادر في
التخيير وحقيقة القيام محل تبعية اياه في الجبر فيكون كذا
قائما بالان بالعف قد عرف قيامه بالعف وما ذكره انما هو
الجبري فلهذا لا بد من الحكم بقيام جرم يكون قوله لان الحاصل
قيامه من متفهما لتفصيل الشيء بنفسه ثم لان الحف في
تقدير من قيام الحسن بالعف فلهذا بالانما على
الحاصل في الواقع على ذلك التقدير يكون قيامه بتبعية

الخ لا يخفى ان المشتبه اذا كان ضمن ثبوت الوجود في الخارج لا
 يتوقف الاشتباه بالوجود كالبياض في ذاته لا يكون اتفاق
 الشيء بالاشياء في المصادم والمتمتع به في ذاته ذلك ولو كان
 للاشياء في الوجود الشيء في ذاته او جملتها في الخارج المصدق
 المصدق في حال صدق في الحقيقة وقد حققنا الحقيقة بغير
 المتأخرين في حركاتهم شرح حكمه اليقين والمقام لا يثبت
 ايراده منهم بعد انهم كانوا اعدا لليقين عند جهالة يقين
 المصدق لليقين كون الآخر وجودا لوجود كونها صدق
 والحق فيهما في الصدق في الوجود الحق مثلا يتوقف على
 حتمية ما لا يتم في توقف الثبوت على ثبوت في كل
 به ودرهم ثبوت وجودية فاللزم ليس الاتوقف على
 الثبوت وذلك في بدوهم ثبوت ان اثبات على حتمية
 الاشياء متوقف على ان يتحقق على كون ما يجب عليه وجود
 بالاشياء اثبات وجودية فاللزم ليس الاتوقف لاثبات
 على الثبوت وذلك في بدوهم ثبوت لاثبات على حتمية
 الاشياء لا يمكن الا بمرور اثبات وجودية بل وجود
 عليه من توقف اثبات وجودية التي على اثباته فيكون
 وحاصلها كغيره من شرط اعتقاد **قوله** انه لا يفرق
 بالاطلاق فثبت لو كان العطف متوقفا بالاطلاق لكان يلزم

البحر

باليقين لان المكان العقل زاي عليه والذم من توقفه وجودي
 لان يقينه وهو المكان غير متوقف على التمسك ووقفه فيكون
 قائما به فيتم قيام اليقين باليقين **قوله** انه مشترك في الزام الخ قال في
 شرح المقاصد انما لم يتحقق اليقين بانه يقين ان لا يتوقف
 العطف على التمسك بل هو قائم باليقين بالعرض لان الحق في التمسك
 عند التحقيق قائم بالعرض وتعلق بالعطف متوقفه وقد بيناه في
 شرح الوصول التي لا تقيد باليد المتكبر على كونه متوقفا للعطف
 وهو متوقف العطف جازيما كغيره لكونه متوقفه قد ثبت ما صدق
 ان توقف الحق عندهم فيكون متوقفه واثباته للعطف كما قد بيناه
 بما قبله جازيما في ان توقفه في حتمية فيكون كونه عرضا وعند الشعور
 لم يكن متوقفا لاثباته بالاطلاق بل هو متوقف على صفات الظاهر لا في
 كان متوقفا بآثاره المتعلقه في يقينه اقيامه بليكون متوقفا
 ثم اعلم ان الوجه الاول والآخر في وجود العطف جازيما وكذا
 العطف في الحقيقة فهو اتفاق في الاشياء لا اختياريا كما هو
 بالعطف من جهة الوجود من جهة من العلم بالمراد بالاتفاق
 ما يكون وجوده بالاطلاق لان العلم بالعقل المتساو وضع العطف على
 مستحقه **قوله** ولا يخفى انه لا وجه الخ قول لان المتوقف على
 مطالب بوجوب تخصيصه الذي لا يتوقف اليقين في الوجود بل في
 مطالب تخصيصه الحق في الوجود الاول في بوجوبه فهو جازيما

ان لا يتصور كذا احد بما عليه طريق التخييل وقد يقال لما فرغوا على
 المحس في الواقع العقلين ان خلق القبح قبيح انه حواشي القبح
 الى ان يتصور ان يوصل الى كان وليد باعته بهم على سبيله في
 القبح انهم مع قطع النظر عن اوليهم الا ان كان ذلك في القبح
 ونفي كونه مقبلا بهم ونفي كونه لان بقوت المحس الاصل في هذه
 موجب الاشياء عليه قائل كان نفي المحس القبيح بهم **قد** وانه لا حاجة
 على تقدير الخ قال ان هذا المبدأ في مجرد الضرر وعدم الخلق من
 الترتيب لا يقتضيه ولا يضطر الى ان لا يتصور ان الاجب بالاختيار
 محقق للاختيار والاضطر ان يكون الواجب لا مضطر في اخره بل
 ان يقال ان ذلك لا يتوسط فيه لا ينفك الكلام انه وليد هذا
 الجواب فانه لا يفي ولا كان بينهما حقيقة ان يكون الخ القول به كسوء
 محقق لان حقيقة الشدة لا حاجة على تقدير الشدة الاول من
 الضرر وفي انما يكون العقل اضطرار الى هذا الاستدلال لان هذا
 الاستدلال الاول ان فاعل القبح اما ان يكون قاهرا على الترتيب او لا
 بهتدرا اضطرار ويكون العقل لا فاعلا له فيكون اضطراريا
 بالضرورة ولا يمكن ان يعترف في عليه بانه لا يجوز ان يكون بالقوم
 وعدم التعلق بتوسط الاختيار وهو متحقق للاختيار وهو حقيقة لا
 لا يتصور ان يكون عدم القدرة على الترتيب **قد** واما
 الضرر وفي شدة الشدة اذا كان قاهرا على الترتيب يكون العقل

والضرر

والضرر في شدة وبين نظر الى انه فاعل لما كان يحتاج الى مرجح يجب
 عنده الوجود والاول على الاول فيهم الاضطرار في يراد انه
 يجوز ان يكون المرجح هو الضرر والوجود بتوسط الاختيار
 تحقق للاختيار فلا يكون اضطراريا فيحتاج في دفعه وهو كونه
 المصنف بقوته واذا وجد عند الوجود المرجح لا يكون اختياريا
 لان الخ قول ان لا يكون فاعلا في شدة بقوته واذا وجد
 عند وجود المرجح لا يكون الخ ولا فاعلا في قوة منطقته للضرر في
 بالملكية فانه كانت كونه اضطراريا انما يحتاج في شدة الشدة في شدة
 الشدة في ذكره في الشدة الشدة في دفع كونه الفاعل بناء على
 المفروض ان الفاعل قادر على النفس والضرر لا يتصور عند
 تارة والآخر اضري منه غير محقق باعتبار دفعه كفاية الفاعل
 يكون الفاعل باعتبار دفعه عدم خفض فاعل الفاعل يكون
 رجحان في غير مرجح **قد** او يكون اختياريا في اكثر النسخ
 بلهجة او دافعة المحذور ويرد عليه ان كون اختياريا
 على الاختيار من حيث الحقيقة غير محقق فان اراد
 من حيث الوجود الخارجي يكون الى سائر النسخ ان في
 الخ مرجح مما لا يراد في الفاعل فلا يلزم الله في امور الحقيقة و
 هذا البينة معنية القول به بالاعتماد والاعتماد في هذا
 السيد السند في شرح المواقف في حيث الوجود في بعض النسخ بالاول

ولفظ المضارع وحيد يكون مسلطاً تفسيراً بقوله يقطع ^{بأن} ان
 آتية يعني ان الحسن والقبح الشرعيين عايدان الى واقع
 التكليف فعليه وبتركه واذا كان احوال العباد واضرارهم
 لا يكون التكليف بها واقعاً لان التكليف لا يلحق بالاحوال
 ما لم يكن له كونه غير واقع فيلزم ان لا يوصف الحسن والقبح الشرعيين
 واما قول ان ضد الشيء فهو ان لا يظهر ان يقال ويظهر ان
 لا يوصف بحسن وقبح شرعيين لانها من صفات الله تعالى
 الاختيارية فان حركة الرقن وانما علم والمعنى عليه
 لا يوصف في الشرع الشيء منها ويظهر ان يكون التكليف
 بأسره كالتكليف بالاطلاق وبتركه عليه ان كونه من صفات
 الاضطرارية غير متمم عند الله تعالى بل هو قول ما
 يعلق به الخطاب بالكون حسناً او قبيحاً وحركة الرقن
 وانما علم وانما لها ان لا يوصف بها لعدم تعلق الخطاب
 بها فلا يظهر ذلك الا بعد ان يقال التكليف لا يلحق بالاحوال
 واقع وحده لا يكون المدغم والامر والامر ^{هو} امر
 تلقا لثبوت ايجاب الاختيار العفوي لا يجب بل يستلزم
 على اقله في البراءة ان يكون العفوي اختيارياً ^{بأن} وجود
 القدرة لا ما يشرى به لا يكون نوعياً تاثير القدرة وانما كانت
 الاضطرارية معاداة للبعدية ^{بأن} وجوده في غير النوعي

بخار

بخار ان قد يتبادر الى مرشح ولا يعبر به العبد لولا ان
 التسلسل لانه قديم وقديم تحت اما قد قلنا ان التسلسل
 اما هو مع العفوي مع المرحوم للمهم للعقد ويكون اضطراراً والى ان
 جائز وجوده كما ان يعقبت مع آخره لا يصح ان يكون العفوي
 وعلى الدليل بوجود التفسير ثم لو كان التسريدي المرحوم بان يقدرك
 المرحوم اما ان يكون لفظ العقد واولاً يصح الاول يكون اضطراراً
 على الثاني يلزم التمسك بالقول بان المرحوم في ذاته تعالى قدما فما
 لا يخفى ان به الخلق انما هو على تقدير التمسك وهو مطابق لما ذكره المحقق
 ولا يخفى في ذكر العفوي بالمراتب منه وفي المرحوم واما ما قلنا كون المرحوم
 في ذاته تعالى لا يلحق بالاحوال فكذلك ارادة الله لانه لو كان قدماً
 يلزم قدم العفوي والحوادث ان يكون ان يتبع ارادته لا ان يكون
 غير في زمان مخصوص فلو كان يوجد بعد حادثة الى تعلق آخر حادث و
 احتياجه الى تعلق حادث للقدرة في ذلك الزمان يترب عليه حدوثه
 وان اعتبر في المجهول لا بد له من دليل وانما قلنا ذلك علم
 العفوي الى المرحوم يستلزم ان يقول بوجوده ونهني زيارته ^{بأن} وجوده
 المحض او لا يمنع المرحوم ان لا يوصف له منع الوجوب
 لزوم المرحوم على كونه قدس من تسريدي ان غير واقع موقوفه ان
 ان كثر من المصداق فيك انما قد كنت لان ذلك في العلم
 الاذن وكون المقدرة منزهة ان العفويات المرسية على استقامة

مقتضى الدليل

كيفية فيما بقي هو الانشاء والى الاعتباري كما استقر في **قوله** ويكون
 الالتحاق عين الالتحاق قد عرفت ما فيه ويستوعب في هذا ما يلو
 كلام الفتن والارهاقي **قوله** ويريد به الوقت طاعة باستحالة
 بانه يلزم ان يعقد من هذا على الخار او لا يستقر به ان اصله **قوله**
 يلزم ذلك اي الجواب هو غير متناهية عند الجواب شي واحد هو ان كان
 ويكونه بالالهي روي الا في **قوله** او ان شي الى التعلق بعدم التعلق
 والاعلام في انشاء **قوله** الالتحاق الى ذاته في كماله في سائر
 الصفات **قوله** ولا يلزم من ذلك مقتضى السكون الحادث فيكون
 حقيقة الوصول من حيث الاستشهاد وجب الشئ في شئ التعلق به
 تحقيقا ان الحقيقة تعلقا ما واما سبب حدوث هذه التعلق
 او التعلق العالم فهو ضرورة غير التعلق والى القعدة وهو الجواب
 له والى ذي القدرة فهو خلقه في التعلق كون الذات بحيث تتحقق
 قدرته استمر فليس ان السكون في عين الالهي واما اعتباري كيف
 فهو كون حادثا ما ان يكونه في الجواب من حيث كونه يجب
 الحوادث او الخلق فليس فيهم صفة التعلق بكونه وكذا القعدة
 بالعلم ان عند الاستشهاد في العلم انهم لم يلبس به **قوله** ضرورة انه
 لا يتصور التعلق بالحق في الحقيقة **قوله** في العلم في التعلق
 الذي هو جوهر مفسر على هو حقيقة او اعتباري ولا شك في
 اقتناع وجوده بكون الملوك لانه وزاينه وزان النفس فيكون

فريقا

قد يلد في السكون الذي هو حقيقة الزاينة ذات التعلق حادثا
 كما في ذلك ما تدرى في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 الاقتناع وهو ان يكون من مقتضى الوجود والعدم لا من خارج من
 بالانسيبة في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 بالانسيبة الى الذات بان القدرة بان وجوده والاطلاق ذاته كما في
 علم يكون ممكن على واجبا لكونه كاشف للغير اما ان يكون وجوده
 حقيقة ذاته بمعنى ان يكون كاشف في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 آخر ويكون من مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 في ذلك ان ذات الحكم كاشف في وجوده كان واجبا وجبا وكذا
 غير انما في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 من انما في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 من كاشف في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 الوجودية ان انسيبة في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 واجبا لا يمكن وجوده في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 من مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 حقيقة في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى
 الى مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى **قوله** في مقتضى

لا غاية في تقييد الاقتضاء بل في كذا ذلك لا توسع وإليه
 على الحقيقة البدئية التي انقضت عليه المقتضى بل في كذا
 والمجاز في العلم لا في الاقتضاء والتمام هو الكفاية في الوجود
 الاقتضاء في غير تقييد في وقت ان انذاره انذاره كفاية
 في وجوده فمقتضى في وقت يستلزم ان لا يكون ذلك في كفاية
 الى عدم ذلك الوقت بالانذار في حيث تنبأ به التنبؤ
 فقال في شرح الحق صدي بيان المسئلة المذكورة والى الحقيقة
 انظر الصواب ان لا يرد بوجوب الوجود او عدم تقييد بالانذار
 الى ان التمكن بحيث يقع على كفاية في كفاية في كفاية
 حيث يكون واجبا او مستلزما لا يمكن وعقل هذه الحقول
 الى التفتيش بين كون تلك القضية بدئية على قدر من
 تفرقة على نفي الالزام بان ثبوت الاقتضاء لا يمكن الخارج
 من الحقيقة في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 ليس بدريه بل انما البدري في كفاية في كفاية في كفاية
 لكن تصور التمكن في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 على نفي الالزام انما انية وكون تصور الموضوع فيها على وجه
 هو من العلم كسب لا في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 اعتراف بغير تقييد العلم بالانذار لان هذا العلم موقوف على
 التقديرات في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية

بهذا اعتبار وجوده في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 فمقتضى في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 لا يكون العلم بغير تقييد في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 ثم عليه انذاره في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 وهو ما لا يكون وجوده ولا علمه في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 وعلمه بالانذار في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 بدريه التمكن لا بالانذار في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 من التمكن في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 اقتضاه الى علمه في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 انذاره في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 لا يكون في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 الى علمه في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 على وجه في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 بان انذاره في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 من كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 على كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 والممكن في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 الممكن غير حجة والحقيقة في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 او غير البدريه في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية

لقصور في الحكم غير كما في غير الحكم انه لو احتج الى نظر كيف
 وقد قال في شرح الحواشي بعد في الدونية بان الدوم الاحتج
 الى امر خارج اما على الوجه فقد قد لا تنبأ به عقوبات كثيرة
 اللهم الا ان يكون حرجا في ذلك المحتج **ثم** ان يخفى على بعض اللواتي
 الخ استرة التي وضع سيور ومنه انه لو كان به بيا في غير بعض اللواتي
 حتى جعلوه كسبا وكنوا عليه والخره وبقية الخس حرجا في ذلك
 ان هذا الاتفاق في الدوم والاحتج واجبا قد عرفت محتملة في المذهب
 بحيث لا يرد عليه وانما هذا الجواب في ذلك عليه الدوم قال الله
 ان يقول بطله والاحتج ان وجوده ربما يتأخر مع وجوده او قد
 ينقض في ماله واجبا ولا يخفى عليه ان هذا السبيل تصحيحا
 معترف السبيل لان امر خارج قد يجمع مع وجود الممكن على مقتضى
 ثبوت به اخبار الشياخ في غير ذلك بحيث يجمع الممكن عند عدمه في ثبوتها
 بعقوبة جميع افراسه كما قيل في حاشية وجود شارة الجاهل عند خبر
 واحد في المذهب فتكون كالحرف في عدم المفعول ان عدم كل شيء
 من علة تامة عند كل شيء لان لا يتقدم عدمه في امر خارج
 وجود المفعول فانه لا بد فيه من وجود العلة التامة بجميع افراسها
 لكن قوله في ثبوتها مستلزم لان الاحتج يتوقف عليه وجود المفعول
 خبره من عدمه انما هو في امره في محله ما يتوقف عليه وقالا
 لان لا يكون موجودا فيكون رفع الحرج من خبره في وجهه لوجوده

حصولها لجميع افراسها **ثم** بالاحتج ان الدوم قديمه لانه ان يقضي للمفسر
 تبين دل الواسع في الحكم في الممكن المحتج الى العلة وهو لا يكون واجبا
ثم واما المذهب في الخ يعني اما بقوت القضية العنصرية الكلية **ثم**
 لو كان ممكنا لم يترتب من فرض وقوعه حال حله لوم لتعلق العيد قد يكون
 اذا كان ممكنا لم يترتب من فرض وقوعه حال وجوده قد يكون اذا كان ممكنا
 يترتب من وقوعه حال وجوده **ثم** لا يترتب من ان يكون الممكن مكانه فرفق
 ان استحالة الدوم يستلزم استحالة المفسر بتحقيقه في المفسر **ثم**
 وقوعه حاله قد يكون ممكنا بل ممكنا وليس مناه واما ثبوت المذهب
 بين كونه ممكنا وفي الدوم الحال في خبره وقوله لوم لم يكن في
 لزوم الخ لانه لا كان لزوم الخ لعمدة فيترتب ان لا يكون ممكنا بل
 استلزم الدوم الخ فيما يرد عليه انه يجوز ان يكون شيئا من مقتضى
 افعاله لزوم الخ وعدمه لانه لا يمكن ان يحتمل ان خاصته الممكن به
 لا يترتب من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته حاله لا مطلقا فان الممكن
 يجوز ان يكون ممكنا بالاعتبار فيترتب من فرض وقوعه كعدمه لا يكون
 الاول فان فرض وقوعه يستلزم في الواجب كونه له بالنظر الى ذاته
 سبب بالنظر الى ذاته علة بالنظر الى وجوده **ثم** لا بد منها من سبب
 ان الحال الدوم الدوم من ذاته بان يكون موقفا بالنظر عن جميع
 ما هو في وجود الممكن وعدمه **ثم** لا يترتب من الحاصل الدوم الدوم بل يترتب
 الى ذاته وبغيره لانه لا يترتب من قطع النظر عنه مفسر في نفسه لانه

يكون مع الممكن المفروض وجوده مع عدم الوجود امر في نفس الامر سببه
ليست من الماهية وبكذا يتبين احتمال معيضة قولهم ان الممكن لا يلزم من فرضه
وقوله ان الممكن اذا نظر الى ذاته وقطع النظر عنه جميع ما يربط
احكامه بغيره انما يتوقف بعدم نزوم الحاصل من فرضه وقوله ولا يتوقف
في هذا العلم وفي معنى فيه اذا لا يفرض وجود الممكن مع عدمه انما
يلزم من نزوم الحاصل فلا يكون ممكنا وهذا يوجب الجواب عن
جميع مواد تترك بغيره المقدمه فلا الغرض **سببه** فلهذا
وجود الممكن بدون وجود حقيقته ما يتوقف عليه هو على تقدير عدم
التوارد واحدا لا يخفى وعلى تقدير التوارد على سبب التبدل
احدا بالذات على السبب في مفروض وجود الممكن بل بالذاتية احدا بغيره
ان لا يكون بمعنى ما يحتاج اليه تحتها بالذات **قوله** قد يكون اذا وجد
حقيقته ما يتوقف ان تقوم انما هذا الجواب ان هذه القضية وكذا
ان القضية قضية سببية المحول الا اننا نحتاج ان نثبت المقدمه
ولا يخفى اننا انما يجوز ان كذلك لو كان ذلك لم يكن **سببه**
وليس كذلك سبب حقيقته سبب سببية الوجود والاعتقاد الجاهل
الممكن وجوده او عدمه من سبب المحول لا يدل على كونه
جزوا منه **قوله** بالذات لان العلم يتوقف على سببه يقتضي الوجود
لا يتوقف على الحقيقه لان العلم في الممكن انما هو على ما عرفت
فانما هو من ارضي الاعمال الذي نعلمه انما هو الحقيقه من العلم

المرجع

المرجع بل مرجع على تقدير ضرورية العلم انما هو اعتبارية ثانيا
بان قوله الاول لا يمكن عدمه بل على انه لا يستلزم وجود الوجود
العدم وهذا في نفس المسألة في المقدمه انما نشأ من ان **سببه**
لحقيقه انما ثبت المقدمه بالاعتقاد يقتضي انما يقتضي في الجواب
ان المراد بالممكن هنا ما يكون ممكن الوجود في نفسه وهو محقق
في الوجود والعدم والاولى انما ثبت كذلك والاولى على ذلك
ان المقدمه لا يصرح في المقدمه انما نشأ بالمرجع بل مرجع
انما يقتضي في الممكن الوجود دون الاحوال وان الاحوال لا يجب
وجوده عند وجود حقيقته **قوله** فان ثبت ان ارادتم
ثم اعلم ان ايراد هذا السؤال بالذات لا يصلح للعلم بالذات
لان مقدمه المرجحان سابقا لوجوده وهو وجود الممكن **قوله** بحيث صار
لنا في ان المراد هو المعنى الثاني انما يرجع الى الحقيقه وبما بين
من سببه واقع وقد يكون حقيقته السؤال الذي هو في الحقيقه بقوله
فان ثبت العلم انما لا يثبت بغيره والعبارة انما لا يثبت **قوله**
وجوده مع الحقيقه تارة وعدمه اخرى ورجحان من غير مرجع
في المعنى الثاني واللام يمكن لقوله الحقيقه تارة وعدمه اخرى في
فرضه ان انما يصرح بقوله المقدمه فان قيل لم يثبت في
لا فرق في العبارة الاولى والشرح الذي ان انما ذكر
المرجحان بل مرجع ومنه وجود الممكن تارة وعدمه اخرى

مع تحقق المحبة فلا يفرق بين قوله فوجدوه مع المحبة تارة وعدمه أخرى
وجعل عليه الرحمان بدمجها في الجواب لك بقية الشك بالعلم
تبرك الشك الاول من الترتيب في غاية ما كان في الاستدلال
بالفرق الى قوله واما الثاني فلا يستلزمه الرحمان بدمج مع قطع
النظر عن تفسيره فلا نه قال ان اردت يا الرحمان بدمج
وجود الممكن بغيره فم يلزم من تقريره كتب الي ان اردت
تبرجج احدا المتي وبيان فلو زعمه علم كغير الاستحالة محتملة
قوله فوجدوا من العلم الحقيقي بانه اذا وجد العلم بالوجود
من المحبة يكفي في تقريره الدليل على ان يقال ان وجوده لا
ووجد الممكن لا يتحقق الخلف عنه والاطلاقية وجوده في
بلا الجاد و باقي المقدمات مستندة اليها يلزم انتاجه
شيء من العلم انهم من حجابها اقل القائلون بعدد
العالم من الصانع بطريق الصحة قد يكون بان والى كل مع
الوجود والعكس بغيره لا طريق الوجوب بغيره بطريق الصحة
والافتقار فتقوله لا يتناقض الخلف عنه ان اراد اقتناع وقوع الخلف
فهو لا يثبت ما هو الخلف عنه وجوب وجوب المعلوم عند جملة
العلمة العامة بل خاصة ذلك اراد انتاج جواز الخلف هذه
المقدمة لغرضية القائلون بالصحة لا غير الصحة العامة بطريق
العلم لا يكون في حقه من الجمع الى ان لا الخلف عنه في قوله

جاء بعد تحقق المحبة عند قوله فوجدوا فتقوله لا يكون هناك الجاد
معينة الدلائل بالوجود بل هي وتتفق عليه في حالة الوجود
وجعل الخ واما لزوم عدمه الى علمة العامة التامة فلا يفرق لانه
مسايق كما بين في هذه فليكن خبره في الدلائل في وجوده
قوله واما مكانه عدمه كقوله في النظر اليه لا يتوهم ان هذا قول بال
الاطمان بالغير فان ذلك لا يحيد الغير بحيث يستوي لبقية
ذاته الى الطرفين وما نحن فيه او كانه بالقياس الى الغير
لاطمانه في ذاته بسبب الغير وستان بنها قوله فان ذلك
المحصل للمحصل التوهم في محارضة الدليل المقدمة الاولى
ايضا اذ عدم العلمة العامة يتحقق وجوده للمحصل قوله اذ ان
لما بضرورة منية الخطاب الى ان هذا الجواب على تقديره
ما يستقره الباطل وبنها عليه السؤال من كون المعلوم نوعيا
حقيقة واما على ما هو التحقيق من انه قول مجازي ليس منها اللقب
افراوه بالعلم المتقدمة فلا ضرورة للسؤال اصلا فمن قال
ان هذا السؤال والجواب مني على وجوده اليه الطبيعي في الخارج
وفهمه بين فقد نقل من اعتبار الادعاء في الجواب قوله ولا علم
الاما ذكر الخلف في القول ليس المراد من الادعاء الاضاحية
التي تحذف عن الوجود والموجود بعد تحقيقه فانه لا شك في
غيره بل كالمركب كون العلمة بحيث تشبهها وجود المعلوم

والتي هي منه وجوه زمانه ولا يتوهم من هذه العبارة الغي
امرا هنا في بل المراد منه ليس بالاشباح على ما قولوا في المعتزلة
منه على ما بينه في شرح المواقف في بعد حلال التمسك وهو ان
يسمى في الحقيقة تعلق القدرة والارادة وتقدم الوجود منه
ما يشهد في الحقيقة بربوبية العقل على حقيقة هو الترتيب
وهنا يصحح ان قيل اوجده وجوده وصرح به القوم على ان
لقد تم الايدي وعلى الوجه في انما لم يكن انت دون الزمان
قوله الحق انه اعتبار عليه الخ قال السيد المحققين في الانبياء
موقف الوجود عليه كعدم المانع ولم يتوقف وجود المكنى على
يكون ويزم وجوده بل في القول مراد الشاهد انه امر استرأى في
التوقف اذا اعتبر نسبة العلة الى المعلول حيث يتبين
وهو يقتضي به فهو في النفس من غير ان يتبين في الوجود المحض
المراد به في الخارج ليس له مقتضى اتصاله بالوجود في الخارج
والا لا يصحح الايجاب في الخارج في وجوده الوجود في
الاياد وادان لم يكن في الخارج الوجود والوجود في
تتفرع منها الايدي ووجود حقيقة ما لم يكن الايدي وهي تتوقف
عليه الوجود وادان ما ذكره تقوم وتوهم يتوقف الخ في قوله
انه ان اراد انه غير وجود المكنى من غير المكنى في الايدي
موقوف عليه فكنتم كنتم في استحقاقه البديهي هو ان

الممكن

الممكن يكون من غير وجوده والاياد والاياد وما يتوقف عليه
عنان ارادته غير ان لا يكون هناك قد استلزم الضرر لان
اذا وجد شيئا على حاشية هناك الايد وادان الايدي في كونه موقوف
عليه بوجوه قوله المشهور في اي في اثباته انه يجب وجوده
عنه وجوده على ما ذكره في كونه تخصيصا بل يقتضي وترجيحي بل
سابق في الحقيقة المراد ان ترجيح احد المتين او المرجح
ما لم يكن هناك انه لا يجوز ان ترجح الفاعل احد طرفي الممكن بحيث
يترجح على انت وفي الامر جزميته من غير ان يكون هناك حجاب
سابق في هذا الترتيب واما الترتيب احد المتين وبين او المرجح
بما يرجح له سابق ولا مع هذا الترتيب فلو كان يستلزم حجاب احد
المتين وبين ما واما كما ذكره انه اجتماع التقيض والادوم بينهما
هو الحقيقة الضرورية اذا اظهر وجود المكنى تارة وعدم اخرى
مع تحقق جميع ما يتوقف عليه وكان نسبة الى جميع الاوقات
على السواء ولم يحقق منه حجاب لاحد الطرفين بالسنبة
الى الاوقات فتوهم في وقت دون وقت الذي رجحان احد
المتين وبين ما مع بقاوتها وبينها خلافا وما قيل من ان الترتيب
احد المتين في نفس الحقيقة فحاشي انما قلنا هناك ما ذكره ولا فائدة
قوله ان تقيضه لا يتغير في وقوع الممكن في اياد على المشهور
وهنا قلنا ان النسبة في ان يجوز ان يكون صدور المعلول

من الوقوف على اصل **الامر** واستمر في عليه المبدأ وكذا في سائر الحقائق
الجارية في غير النسخ الدليل ولا يدرى في قدم الحادث لانه اختار
في الدليل ان المبدأ ليس هو الذي لا يدرى ان المبدأ ليس عليه
استقامته انتهى يعني ان ارادته الازلية تعلقت بوجود الاشياء
في الدليل على الخصوص فلو وقع في غير ذلك الوقت كان قلنا
من العلة بان تقيده التامة وهذا كما اراد القائل ان لا يغير رايه
استوى عليه ان يوجد اسود فلهذا ان يوجد فلو وجد انفس كما
تختلف عن العلة التامة ايضا ان السبق انما يغير رايه الحقائق
ووجه الحوادث والدليل غير ممكن فلهذا انما في الدليل
فيما قيل ان هذا الفعل اعترافنا الخلف فمقتضى التفسير وعلت
الحوادث بالمتبعية الي ذللك فمكنه الفهم والاعتقاد
فحقق الارادة واجبة للوقوع وبذلك ياتي الاختيار بل هو وكما
علم عليه الدليل عليه الحكم الصلوة حيث كان ماضيا والله وكان
وحالهم في ذلك كونه في الوقت عند الحكمين هو موعود متجدد فهو
من الاعراض المتغيرة الوجه كلف عدم الذي هو حقيقة فانه
عدم تجرد في مكان ان الشئ يجوز ان يكون عدمه متغير متغير
يجوز ان يكون عدمه متجدد وكذلك نقول هو عدم متجدد
وبارادته عليه متجدد وبارادته عليه كل ما كان
عدم الاحتمال وليس في الامر انما في العلم وانما فيهم بقولهم

وجود

وجود الحركات الغير المتناهية مستمرة في القدم ما سوى الذي قد قال
المحقق في الدواني في شرح العقيدة العنصرية ان يقول من بعض المحققين
في المومن الجيد فانه في الحاشية التي اوردنا فيها قلت الجلي ويمكن
الجواب عن اعتراض الحكماء بان نفس الارادة فان الارادة لا تفعل او
بان محدودا على سبيل الصفة كونه مالا والسياسة السند قد
ترك في الجواب كونه في الحاشية على ما سيجاء ان الله تعالى قد
تحقق الوجود استغنى العلم في هذا هو الضرورة بشرط الحول
كما يقع عند عبارة الشرح ومحمدا في الفناء وبه الضرورة مصادرة
في جميع القضايا العقلية ولانهم يعتبر في المنطق في البرهان
ولم يظهر في الدان وجه في اختياره اذ في هذا المقام قد روي
ان يكون المقدم الثاني هذا الزعم او عند الحكماء في المطلق
المقدم الثاني عند الحكماء ان لا ياتي مع القيل العبد قد روي قال
بالضرورة لان وجه الوجوه وتعيين رجاء الوجود والافتقار
عدم يقينية رجاء عدم فليس في المطلق وهو موجود به بغير
قد روي الله تعالى بان كونه كيفية نسبة الوجود الى الوجودية و
النسبة متاخرة عن المتبعية في النقطة ان قلت
هو كيفية نسبة الوجود المطلق للوجود المطلق قلت الوجود المطلق
نسبة الوجود المطلق وهو نسبة المبدأ الخاص نسبة وجود
الحاشية في الجواب ان المراد بالاشئ في الحاشية في

وجود الممكن محتاج الي وجوبه في نفس الامر كما يحتاج الي زرع الخبز
فانه في نفس الامر في التاريخ اذ لا يمكن ان يزرع الا بغيره من مقتضى
بالسبب فيه ولا في الفهم بل لا يتصور كمالهما بل لا في الآخر فاقول
اذا كان الوجوب متصفا بالسبق في نفس الامر فلا يكون اما ان يكون
نحو الخبز اذ في الذين كماله الله وقد اقبل كل منهما مثبت
هو في الذين كما في رايه بقوله بغيره كمال العقل يعلم عند الله
بذلك الامر في ذلك المتطلب كما سيكون تحقق وجود الممكن محتاجا
على تحقق وجوبه الا ان يكون نفس وجوبه مقدما على وجوده
والاصل في الوجوب والوجود اذ احصل في الذين من قبله
او بعدهما بغيره بغيره وبغيره الا في رايه لا على سبق على الآخر
وغيره من حيث انهما موجودان في الذين فلا سبق بينهما
وبعدا من حيث حقيقة كمال المحققين قدس سر في حواشي شرح
حكمة العين في محبت عدم العلة عند عدم المعلول فان
قيل لهم اختيار ان السابق في نفس الامر وجد قال انه في العالم
الغيا باليكون نفس وجوبه مقدما على وجوده مقدما على وجوده
فيه لان الوجوب باعتبار وجوده الخارجي محقق على وجه الوجوب
فانه باطل اذ لا وجود للوجوب والوجود في التاريخ قلنا لا يميز
بين الوجوب والوجود في الخارج توقف احدهما على الآخر
فيه ولو كان يكون الوجوب متاخر عنه لا يتصور ان لا يتصور

فخرج

فخرج ثبوت المشتبه ولا ضرورة له بل يبقى انه اذ كان اتفاقا
بالسبق في الناس يلزم ان يكون الوجوب متاخر عنه فخرج
الذي بان وان لا يتحقق سبق الوجوب في المشتبه الي اتفاق
الاول والآخر ان ارتفع الا بان انما لا يستلزم ان لا يكون
الاتفاق السابق متحققا لان لا يكون السابق متصفا بالسبق
فان اشياء ومبدء المحل لا يقتضيه اتفاقا كماله في المشتبه
والجواب مقدر ان في جميع الامور التي يتصف الاشياء بها في
نفس الامر الذي كماله الا ان كان في العينية والمعمولية والوجوب
المتناسخ والضرور وتوقفها لا يطبق بهذا المعنى ان لثبت
فخرج الي الجواب في العينية المتحققة الدواني ويمكن ان لا يكون
بان وجوب كل ممكن متصف بالسبق في علمه تعالى لانه تعالى
يعلم انه وجب وجوده وكان علمه جعلها او حضورها او نفس
ذاته وانما في الخارج **قوله** بان الممكن عالم يجب لم يوجد له
ان يتعلل وجوب وجوده لان ما ذكرنا من ان لا يدل على الاول
وول الاضيق الذي مرجه ويحل **قوله** ما الوجوب
الغيا عما يحتاج اليه وجود الممكن الخ اورد عليه انه لا يستلزم ان لا
العلة القائمة بسببها وهو خلاف المقرر وانما عند المحقق
الدواني بان المراد بها علة وجوب الوجود لا الوجود والحق
ضعف دعوى السالبة وانه يلزم ان يكون العلة القائمة

مقدر متبذرات لان ما سوى الوجوب متقدم عليه الوجوب المتقدم
 عليه الوجوب فيكون جميع ما يتوقف عليه المعلوم متقدما عليه مع شرا
 تقدما في اركان المعلوم مركبا لا يستلزم تقدم الشئ عليه
 والوجوب ليس متوقفا على ما هو في وقد حققنا الدوامي اننا متقدمون
 ينضم ما ذكره لان المقترن في العلة انما هو كونه احد من الصور
 والاداة والمعلول مجموعهما وتنفيد ان المعلوم للمركبة
 الخارج لا يكون الا حتما في الخارج لا يكون الا في صورة مما
 اخبره في الخارج وليس معنى الياده الا افاضة الصورة
 والكيفيات والاشياء اما يجب ان يستلزم الاداة فانه لا
 كلها متحققة متقدمة على المركبات مما جاز في حيزه
 الاجتماع وليست تغري كيف حقي فاما على الفحول ثم اعلم
 ان هذه الالفاظ غير وارادة على الشئ لان مقصوده
 وقع الاخر ارضي التي اوجده المصور لا وقع اليه
 المذكورة في مواضعها قد تكلمنا في قولنا اننا متقدمون
 عليه الفاضل القليبي بانهم قد تولوا تحقيق الوجوب عند
 تحقق العلة الناقصة لا يمكن طرفا وجود المعلول وعدمه عند
 تحقيقه ثم استدلوا على انهم لم يردوا الترتيب بل مرجع الامر
 فداروا بالعللة التي متقدمة جميع ما يتوقف عليه الشئ اليها
 الوجوب لم يكن لهم العقل المذكور اذا كان المعلول مركبا من الاداة

والعلة

والعلة او على تقدير انتفاء الوجوب وعند تحقق العلة انما
 بالعين المذكرة يكون المعلول متسلسل مع العلم اقول اننا متقدمون
 على الوجوب انما اوله فذلك العقل المذكور لا يمكن ان يكون العقل
 على المقترن لا بالقياس اليه نفس الامر بل بالانتفاء والوجوب
 يستلزم المكان طرفي التمسك ملازمة واما ثانيا فذلك تقديرنا
 الوجوب عند تحقق العلة انما بالعين المذكورة في حال ذلك
 انه على تقدير تحقق ما سوى الوجوب من الاداة والعلة وغيرها
 يكون المعلول متسلسل مع العلم لذلك فتعرف ان المعلول ليس
 ليس متقدما الاجتماع اولا وانما في اخره عليه وجوده
 بدون الاجتماع مع الاداة والعلة فتدبر قد فنقول ان
 اقدم الخ حاصل الجواب ان ما سوى الوجوب على تامة كما
 ليس على تامة للوجود او واقعة والوجوب مع جميع سواه علة
 تامة للوجود فذلك ما ذكره من كونه خبرا او اثر الشئ الله
 اقول فيه كنه لانه اذا كان المراد انه اذا تحقق العلة التامة
 وجب ما سوى الوجوب تحقيقا وجب الوجود لم يتم وليس المذكور
 ذلك ملازمة على ما عرفت انه لو لم يجب الوجود عند تحققه لم يكن
 ادم في ذلك الحال فتدبر ما وقعه من امله بسبب فليس مرجع
 المرجوع واما بسبب كونه مدم ذلك السبب واخذه في العلة
 التامة فيكون العلة مدمية فهو ويرد عليه اننا نحن انما

البقية في بقية الممكن فان الوجوب صفة الوجود متاخر عنه بالذات
 وقد اعتبرنا اعتبارين من حيث انهما مستو في القوة واحدة فمن كان
 انه سابق على الوجود وانه تقدم في العقل مقام تقدم في الوجود
 وبما جرت به عادة في جميع ما ذكره الشئ الا عدم صحة الترتيب
 بل في جوابه وانما المقصود الذي ذكره الشارع فيجب ان
 يقول بغيره او في الاماكن على ما صحت العقائد فكيف ينبغي
 في المصنف الذي هو عالم الحقيقة والتحقق في العقل
 ثم الجواب عن التحقيق انه قال انه كلام ضالغ لا يمكن
 قد ينبغي ان يقع على ما فيه وانما ضد المذهب اورد فيها
 لو ان توقف الوجود على الوجوب لا معنى له او ليس في الخارج
 ولا في الذهن وقد عرفت انه لا يميز بينهما وانما ان
 قد عرفت في العقل بان الوجود امر عقلي ولا يكون جزوا
 من المنة انما هو كلف بموجزها ان يكون للوجوب جزا منها
 مع كونه اعتبارا بالاعتبار والبرهان لم يخل في البرهان
 فيه وبطلان عدم الترتيب من مع تأخره عنها وقد عرفت
 سابقا وتبين ان لو كان الوجوب اثر المنة يلزم المست
 في الوجوبات والحوادث ليس محققا بل هو اثر المنة
 فانه لازم لوجودها في الواجب الوجود وهذا هو ادلة
 اعتبارية والشئ في الاعتبار ثابت جائز فيكون ان يكون

فمن صوره

فوجب صوره وشارك الى انه لا يصح قوله قد اعتبر العقل متاخر
 حيث لا لا يتحتاج اليه لانه لا تقدم الحق هو صفة دخول
 منها متوقف ولا ينبغي ان يتقرر منهم بحيث لم ينفذ الوجوب
 كسببية لنبذ الوجود الى الابد بل بان يكون الوجوب لما
 متاخر من الوجود وان في مقدم صفة الترتيب بالذات ومحل بحيث
 الظاهر في التحقيق وهو لا ينفذ في الحقيقة كما لا يتصور الذي هو امر
 اخيرا في الحق ليس المراد اثباته الا ليقا حروف عليه من حيث
 انه حال والا فقال اي ان لم يقبل بالذات بل يكون كونه
 متى يكون شيئا آخر لا يمكن ان يكون شيئا كونه احد ما اذا
 والذات كسطة والذات في الخارج في الحال بل يمكن ان يكون
 كونه واحد السوابق اليه من غير والى الى التوبة ولذا امر حوا
 بان وصفه بالوجود كوصف الشئ كمال متوقف واعلم ان العقل
 بالواسطة وعدم نزاع العقلي لانه مني على تفسير الموجودات
 من المنة بالذات لانه كان واسطة والذات لا يقبل في
 منية والذات على ان يكون اثبات من الطرفين فقلت
 سلك في الحال لم يلزم تحقق امر حقيقي منها بالمعنى الذي
 مر والمثبت بزمه كما لا ينبغي على الواقف على دليل ان يكون
 عند نزاع من حيث القول بالواسطة وعدا وعدا وعدا
 صفة المراد بالصفة ما يقول بغيره بمعنى الافتقار للاشياء

الافتقار الى الشئ

في التفسير ينتقل الدجاس والفصول والوجود فانها احوال
 على ما مر حواشيها يمكن ان يراو بها ما يحل على الشيء لو امكن
 واخذ او فخر بما قد مر العقدة بين الحجة في شرح الوقت
 في بحث الوجود والمفهوم مما نقله في شرح كلمة العيان من
 افضل المحققين ان المراد بالصفة ما لا يعلم الا بتعيين الغير
 ولا ينفك ان المحل على هذا يحل بعكس التعريف فخرج الوجود
 المذكورة غير موجودة الا غير مستقلة بالاطالة لتخرج
 الموجودات صفة كانت او خلت لا معدولة لتخرج الحدود
 وصفاتها وتحدد كميته انما ذكر لان القيم ما هو في حقيقة و
 ليس يجب ان يكون كل قيد في التعريف ملازما له قد يما
 اذ لا يشتمل الحدودات ايضا لم يكن المفروض قبل
 الوقت حله ما يتوقف عليه بل لصفة لان الوقت الحوادث
 مما اذا كان كذلك لا يكون حله ما يتوقف قديما لحدوث
 الوقت الحوادث فيه نهف وليس المراد ان عدم كون المفروض
 قبل الوقت حله ما يتوقف عليه خلاف المفروض لانه لم يبق
 فيه الدليل ان قبل الوقت حله ما يتوقف عليه فما حال
 انما حصل الجواب ان لا ينبغي لتقرير المصنف انما يقول
 ينبغي ان لا يكون حجة ما يتوقف عليه قديما ليس بناء على
 قد عرفت ان حواشيها في ذكر الصفات وتعيين **لوقت** لان قبل الوقت

الممكن

لم يكن الجواب في ذلك ان حصول الوجود يتوقف على الوجود لان
 التأسيس يتوقف على التأسيس والوجود والوجود غير كاف فيكون
 موقفا على الوجود وانما لان الوجود وانما مع الوجود بالزمان و
 لكنا المقتضى ان يكون فان حصوله ليس بدون الكسرة تقدم كسره
 عليه مع ما اورد به في شرحه في شرح الوقت في مقدمه الجواب
 لا يتقبل قبل الوقت حله لم يكن الجواب لان عدم الوجود وعدم الوجود
 لم يحقق شيئا آخر يتوقف عليه الوجود لان المفروض ان حله ما
 يتوقف عليه الوجود موجود قبل الوقت والوقت ليس فيه فينضم
 الوجود على الجواب مع ما هو متفق عليه وانما حله ما قبل ان يكون
 حله ما يتوقف عليه قديمية وحدثا في الوجود والوجود في الوجود
 متعلق بوجوده في الماضي فلا يلزم عدم الحوادث والوجود في الوجود
 يكون قبل الوقت الجواب والاطالة في الوجود عنه ولعله لم يحقق شيئا
 آخر واللامكن الحجة قديمية فينضم وجود الممكن على الجواب وانما قد
 ما قاله الفاضل الجواب من انه ان اريد ان ينضم الوجود على الجواب
 اصله لانه يجوز ان يكون هناك الجواب قديم وهو ليس بالمتصور
 بوجه الحوادث في اوقات **لوقت** لانه لا يتصور الوجود على الجواب
 المعنى بدون حصوله لانه وان اريد ان ينضم الوجود على الجواب
 حادثة فينضم ولا يلزم من ذلك ان يكون حله ما قبل الوجود
 لان كان قديما ينضم في الحوادث ولو كان حله ما لم يكن الحجة قديمية

وانما قال في ان لزوم الوجود للابد ولا يتحقق منه العدم
 اعني كون الوقت مما لا يتوقف عليه بل عليه تقدير كونه موقوفا
 اعني بغير ذلك لا بد من فصل الوقت ثم يتحقق منه بواقي الوقت
 فلم يتحقق الابد فيلزم الوجود بلا ايجاد الجوانب كغيره ان
 عليه هذا التقدير ان الابد وكان متحققا بنا للانه غير تام وهذا
 لم يستلزم في الوجود بل في ما اذا تحقق الوقت فانه ثم لم يستلزم
 الوجود حقيقة فانه قبل الوقت لم يكن الابد وان لم يكن
 قبل الوقت ايجادا وبهم به الوجود من قبل الوقت لم يتحقق شيء الا
 يتوقف عليه الوجود ويكون ذلك الشيء نفس الابد لا هو متحقق ومن ثم
 الوجود بلا ايجاد تام **قوله** وبغيره ايضا مع ما يتوالت ايجادا فاما
 من ان يلزم الوجدان على ما هو محقق الوجود المحكي بلا ايجاد شيء
 ان وضع ما يقال ان لا بد من وجوده انما هو على تقدير ان يكون له احوال
 ترجح احواله وليس في نفسه غير مرجح **قوله** ولا يفسر ان يقال ان هذا
 لا يفسر ليس على شبه ما ذكره المفسرون لانه يرد عليه ما ذكره
 جمهور المتكلمين من انه يجوز ان يكون الجحود قديما ولا نسلم
 ان لزوم قدم الحوادث لجواز ان يتحقق اللاذات بوجوده في الازل
 وما ذكره في وجوب وجود الممكن عند تحقق محله ما يتوقف عليه
 لا بناء عليه لان تحقق محله ما يتوقف عليه لا بناء عليه لان تحقق محله
 ما يتوقف عليه انما هو واجب وجود الممكن على الوجه الذي يتحقق به

اللاذات

وليس ذلك اللاذات في الوقت انما هو على الواقع في وقت آخر
 بغير عدم الرجوع بغيره في ذكره المحقق فانه لا يرد عليه هذا
 حاشا **قوله** بل لا يظهر ان يقال ان لا يتحقق ان يرد عليه الظاهر ما يرد
 عليه لا يفسر لانه مختار انها موجودات حقيقة وهي مستندة
 الى الواجب قلنا وتساوي اية انما هو متوقف على اللاذات
 في الفصل بوجوده في لا يفسر ان لا يفسر في شيء مما ذكره فلا بد من
 البطلان في الاحتمال بانه يستلزم الوجود بلا ايجادا وهو محكي ان لا يفسر
 قد يقع الجهد في تنقيح هذا الكلام فيكون ان نظره اعمق من نظره في
 ان لم يكن الحق ملك الموجودات ان لا يتحقق انما هو متوقف على المذكور
 اعمق من ان لا يوجد موجودات صرفة في انما هو متوقف على ثبوت
 ان لا يوجد احد من في شيء من اللاذات فترديد ان لا يكون
 لم يكن معينا ملك الموجودات معدوما في شيء من اللاذات
 فترديد ان لا يكون ان لم يكن في شيء من اللاذات ولا الذي
 يحيط به الباطل في ان لا يفسر عبارة الثاني ان يقال ان ملك الموجودات
 المحققة انما هي في نفسها عارضة مستندة الى الواجب معجب
 والاشياء والذات هي المتكسرة فان لا يفسر في قدم العلة اعني الواجب
 مع عدم قدم الذات وان لا يفسر في حدوث العدم بغير انشاء
 والواجب **قوله** لا يفسر في قدمه في مستندة الى لانه على تقدير
 الازلية في ان لا يفسر في الازل ولا في الوجود الذي يتحقق به

وذلك لان مقتضى المقتضى يحصل بان ثبت مدعيه الاحوال
 في العلة القائمة في وقت ما كما نفى عليه لما كان وجود جميع الموجودات
 التي يقتضيها وجود مستلزما ان العواصب ان يقترن بها كان وجود
 جميع الموجودات التي يقتضيها وجود مستلزما كان في وجودها
 بدون عدم شيء لان التوقف على عدم الشيء لا ينافي
 واستمرار الموجودات لوجود استلزامها لعدم الشيء وانما ينافي
 انكافيه ولذلك من التقييد يكون بدون عدم الشيء لان مقتضى
 من الدليل المذكور اثبات عدم المقتضى لعدم الاستلزام
 كنهية الموجودات في وجوده لان كنهية الموجودات بالما
 على ما يترتب عليه المقتضى سابق وقيل على ما ذكرنا تقييد مقتضى
 القضية المذكورة بقوله غير تعريف على عدم شيء وجب وقوله في
 ما قيل ان المقتضى لما ثبت المطلوب بشيء مدعيه الاحوال في
 علة الحادث باحتمال متناقضين الاحتمال ان جميع الموجودات
 العرضية لا يجوز ان يكون علة تامة للحادث وانما في صدق
 القضية المذكورة فان وقع المقتضى فانقل العاقل الجلي الموجود
 قد يتعبد له كنهية كما ذكرنا فلهذا تقدير وجود جميع ما يتوقف
 عليه وجوده في الازل لا يوجد به حجة ولا يصح القضية المذكورة
 كنهية لان معنى القضية في التوقف على عدم المستلزم
 الاصول الموجودة العرضية وجوده على ان لا يتم ان هذا التقدير متناقض

المقتضى

المقتضى الاتباع قوله والعدم اعل من نفيه لكانت العلة مكنية
 من الموجودات والموجودات لصدق الامة المكنية اعني كونها
 كما وجب جميع الموجودات التي يقتضيها وجود الحادث والعدم اي صدق
 الامة المكنية بل لان هذه القضية الموجبة الكلية صادقة في
 كل واحد من من قال ان قوله لان هذه القضية احادة الدلالية
 اخرى لم يأت لشيء فان مقتضى تعريف الدليل من هذا في قوله ان
 الدليل متعبد له كنهية الحادث قوله مع غير توقف عدم شيء آه
 المراد في السياق ان يقول من غير توقف على عدم لان الكلام
 في جزئية عدم كنهية وقوله على لاني عدم لان يقول في البيان
 ان التوقف على عدم كنهية او متعبد له او عدم شيء انما على
 عدمه وان يقول في البيان ان التوقف على عدمه فاما اعتبار كنهية
 او عدمه وجب ان في الامة المستلزم او عدمه السابق او عدمه
 على التقدير التام الاول غير تمام الحادث لكون ما فيه
 المستلزم على عدمه السابق او لا يصدق وجب التقدير التام الاول
 غير تمام الحادث لكون ما فيه وعدمه المستلزم ان في احتمال
 ان كنهية وجب التام في غير من الوجوب او خلاف كنهية
 ما سباني الله استقطا التقديرين الاولين وبين انهم ان في تقدير
 ان لا يتم لان الذين سباني في ان كنهية كنهية متعبد له بان
 تعبد المستلزم كنهية كنهية وما ذكرنا كنهية ما في كنهية كنهية

تتأيد ان الحمل لم يلزم ان يتوقف على امر اعتباري لغيره
كما ان الجواب في حقه منع الارتفاع بغير الدلالة ولو كانا قد يكون
بأن عدم سلبه في ذاته قد يستقيم الترتيبا او يكون المعبر
في العلة بغير نفس ذلك الاعتباري لا عدو للمعبر كما يستلزم ذلك
من كلام المصنف في جواب السؤال الثاني ففرق بين ما ذكره المصنف
وبين ما ذكره قدس سره لان المصنف اعتبر في علة الحادث
امر لا وجود له سواء كان في الوجود او في العدم فلو كان الامر
موجودا واجبا لم يستلزم الموجودات المستندة اليه ذلك بل يستلزم
المرحوم في نفسه في زمان لا يتغير من وجهه بل في كل زمان
السيد المستند فان ذلك الاعتباري مستمر لا يذاته وعدمه في
يكون واجبا لم يستلزم الموجودات المستندة اليه فيضم قدم كما
وتمت في ذلك الاعتباري في نفسه في الزمان بالحيال الذي ثبت
امر لا يتغير في الحقيقة لغيره الزوال او سلبه في نفسه في الزمان
ان ذلك المستند كما في منع جريان ذلك الحكم في هذا التقدير الخ
الجواب انه لم يزم قدم العلة في حقه ان وجود كل ممكن في تقديره
عنه الحادث منع الموجد والعدم باعتبار عدمه لا يثبت
مستند اليه الوجوب فتقوله ان الوجوب عدمه في ذلك في نفسه
استنادا للحكم الحادث اليه بغير سلب الوجود في حاله من الوجود
المستند اليه في نفسه المستندة لا يثبت عدمه لعدم اللازم

مستند

يثبتون وجوده كل ممكن مستند اليه الوجوب فقط واليه والى العدم
لا يثبتون جميع الموجودات التي يتوقف عليها وجوده
الافق قد يثبت فيكون العلة بجميع اجزائها في نفسه وكل
ان يثبت بعدا او يقال ان قدم العلة في حقه ان وجوده كل ممكن في حقه
في علة الحادث على انه التقدير يكون مستند اليه الوجوب فقط
اولا والى عدمه قد يثبت ان كان في حقه مستند اليه بغير سلبه
حادث يكون وجود الحادث حقيقيا على علة حادث والمستند منه
ويثبت ان الكلام في حقه فالتقدير ليس هذا السؤال والجواب انه
استغناء او تمحي لا تقدم له مرجع الجيب تقابل كل قدم في حقه
لقد منع التقدير المذكور في الجواب في هذا السؤال فاما ان
فقد وقع حقه انه قد فرض بعض الموجودات حادثا ازا في ذلك الحقا
واورد الحقا والذات في السؤال والجواب انه ضرورة استناد
اليه بغيره الى التزم قدمه الى قدم بعض الموجودات التي يتوقف
عليها وجوده وفرض حادث على ذلك التقدير فحقا ضرورة استناد
ذلك لبعض الى القديم اعني الوجوب فقط او عدمه ازا على
ما مر في حقه ما يتوقف عليه وجوده وبقائه في حقه الى ان
علة الوجود قد يكون تمثيلا في العلة التبادلي بين في حقه في حقه
وجوب الوجود الممكن في جميع باعتبارها وبقا في حال العلة التبادلي
في حال العلة التبادلي في حال العلة التبادلي في حال العلة التبادلي

تمام بحرفه خطه كذا في تلك القضية فرع غير نظري بل هو انما هو
 الادوات بما ذكره ثم انزل في ترجمه انه يجوز ان يكون هذا الحادث
 مركبا من الموجودات والاعتمادات والاعتمادات في كل واحد من
 الموجودات المفترضا بها وجوز به لكن صحتها بطريقها في
 اعمق من كل ما عدم شيء من الموجودات فان تركيب
 المذكور محال وبما ان الكثرة انه لو لم يوجد شيء من
 موقوف ما على عدم شيء من الموجودات فان تركيب المذكور في
 سابق له لا محقق والادلة لا يتغير فمعه انما في ذلك كقول
 موجود في ذلك الوجه لا يكون خيرا فان تلك الموجودات وان لم يكن
 بالجميع جميعا فيكون واحدا منها فيكون ذلك الدم الذي
 توقف فيه الحادث غير مستند اليها تلك الموجودات مثبت انه
 لكل وجه جميع الموجودات وجوز به ولا يتبع على عدم موقوف ما على
 في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 على عدم موقوف ما على عدم شيء انما انما انما انما انما انما
 والاعتمادات ليس الكثرة مثبت ان الكثرة مستند الى الموجودات
 وعلى انه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 معقول والنقص ليس له انما انما انما انما انما انما انما انما
 معاني انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 موجوده انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لا يتغير

لا يتغير العلم الا في قولهم وانما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وجوز به انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والاعتمادات ليس الكثرة مثبت ان الكثرة مستند الى الموجودات
 وعلى انه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 معقول والنقص ليس له انما انما انما انما انما انما انما انما
 معاني انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 موجوده انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لا يتغير

نعم القدم على تقدير استناد القدم الى خلف الموجودات انما القدر او
القدم على ذكره تقدير قوة وعلو شأن القدم على استنادها الى
وجودها ذكرها على ان الغرض من ان رفع الخلق كما شفع الله امر وجودها
وان العلة القاصرة بحسب اعتبارها موجودة قال الفاضل الجليل
فيه يجب لزوم ان لا يقدر على ما يقع من التامير فيحتاج الى عدمه
بما يراه في غيرهم بل علة العلة القاصرة الاولى ان يكون خارج عن كون
الذاتية لان ذلك خارج عما يقع من استقام الغضبية المذكورة عدم
التردد على القدم مستندا الى ما يقع على الخلق مما لا يوجب له شيئا
بعض المتأخرين اعتبر بان تقدير الخلق كالتفريق اعتبارا بغير
وذلك يعتبران ما يقع في نفس الامر وذلك الصواب في قوله ان التامير
قوة التامير فيكون ذلك اعتبارا لان اعتباره في كلياته الغضبية التي هي طبيعة جسم
التقدير منسجما على الواقع عند غير صدق الثاني مع ذلك التقدير
قوة استنباطها لان قوله الخ وذلك لانه لا اجل الاقلام في شأنه
فليس من شأنه الا ان يقع على ما شأنه لكان الغضبية تلك الغضبية قد عرفت
عالمه في ذلك ويمكن ان يرد وجه آخر لا يخفى على الفاضل العارف على سبيل انه
قد عرفت ذلك مع ان سبيل ان ترك العلة منع الموجود والمعدم
استدراكه كدرب الغضبية المذكورة في حرة سائر فائدة القدم
المذكورة فيكون الكلام عدم زيد عدم شيء من الموجودات المحققة
التي وان كان هذه القدم مما لا يثبت في ذلك كدرب تلك الغضبية

نصف

فلا تخفى التركيب المذكور كيف يصح ولا يستعمل المذكور ذلك ان يمكن
فيه التوجيه على التوجيه الذي ذكرناه سابقا ونقول ان مراد
ان التركيب المذكور لا يتقدم عند الحقيقة المذكورة لكن عند الحقيقة
المذكورة مستفهم من ان المذكور المستفهم محال فيكون محال على كل
فيه جرح من الظن بان مع من هو كذا هو شيئا به تلك قوله ويستلزم
العدم التام لم يظهر فيه وجه الاحتياج الى انه لا يقتضيه مع القول بان
العدم في زيد الحادث المصدق بالعدم قوله فان ثبت لم لا يجوز
ويكون في محله انه يريد ان العبد لا تعرف ويجوز فيه عدم السابق
وله في الحقيقة صحت قوله كذا وجب جميع الموجودات ووجد
فيه حتى يلزم صحت قوله كذا عدم زيد عدم شيء مع عدم كذا
لولا ان يكون مع محله عند الموجودات كما على ما لا يخفى من وجه الحادث
به انما ثبت كذا مع وجود جميع الموجودات لا يجب وجود الحادث
حتى يكون عدم عدم شيء منها فاضع فاما ان سبب الحقيقة ان
في الدال ليس حارضة ولا ضارضة ولا متفقا لاجماله ولا متفق فيه بما
سبق في الدال على العبد ان لا يتسام انتمت كيف انه صرح في بعض
عدم وجوده في الدال المذكور حديث قال وفيه اخذ في فاما
مع كل كذا في اخذ فانه لا يظهر العلم بانهم وان ضاع معنى
الحقيقة المذكورة فيرتب عليه مع صدقها على ما واما المذكور
سابقا فمؤثر وفيه اخذ في عدم وجوده على ان يكون العلم

[illegible]

ایس

[illegible]

[illegible]

١٠

[illegible]

[illegible]

11

[illegible]

[illegible]

محمّد

عطف على منه بعد قوله والى انفسه فوقف وجوب كل ممكن على وجوده الى
فانزل يجب وجوده على كونه على تقدير الوجود المزعوم والى غيرهم
لم يزل يكون المزعوم اذ القول واجب وجوده عند وجوده
متوقف على الوجود الذي هو حال قوله لا انشاء مرجحاً
فقدس امره بغير التمام للوجود على يجب بوجوده
يرجع الى نفسه على الترك كما هو المصنف في الترتيب الذي هو
فان كان لم يتوقف مرجحاً على الوجود المزعوم
التمام الى وجهه حقيقة ما يتوقف
لما كان في توقف وجوده على التمام التمام المصنف في نفسه على
امراً في حال فان المزعوم التمام المصنف الذي هو منه الترك
ليس مرجحاً تامة المصنف الذي هو منه بغير ضرورة توقفه على نفس
التمتع والصدق الفاعل في المصنف والى بانته بيزدك لما بالترك
الى وجهه انه بغيره من القول بالتمتع وجوده الى وجهه
توقف المزعوم كماله في نفسه على المزعوم وجوده في عدمه كماله في نفسه
التمتع في المصنف المزعوم على كونه التمام المصنف في وجوده
التمام المصنف على الترك بغيره على امره كماله في المصنف التمام
وجوده كماله في المصنف وبما قررنا في المصنف ما اقرض عليه
بان في المصنف المصنف والى بانته بيزدك هو مذكور على القول
بالمصنف المزعوم وجوبه في المصنف فانه لو انزل على غيره

قازم

عبدالله بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله بن عبد الله

الحمد لله

